

مؤتمر صحفي لرئيس مجلس الوزراء القطري وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، يعلن فيه عن نجاح جهود الوساطة المشتركة التي قامت بها دولة قطر، بالتعاون مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية، في التوصل إلى اتفاق بين حركة حماس وإسرائيل، لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتبادل الأسرى والمحتجزين. وقال إن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ يوم الأحد المقبل الموافق 19 من كانون الثاني / يناير الجاري \*

الدوحة – 15 يناير 2025

أعلن معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، نجاح جهود الوساطة المشتركة التي قامت بها دولة قطر، بالتعاون مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، في التوصل إلى اتفاق بين حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وإسرائيل، لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتبادل الأسرى والمحتجزين. وقال معاليه، خلال مؤتمر صحفي اليوم، إن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ يوم /الأحد/ المقبل الموافق التاسع عشر من يناير الجاري، موضحاً أنه بموجب الاتفاق ستقوم حركة /حماس/ بإطلاق سراح 33 رهينة مقابل إطلاق أسرى فلسطينيين، مع موافقة جانبي التفاوض على تواصل العمل الليلية لاستكمال الجوانب التنفيذية. وتوجه معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالشكر إلى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية على جهودهما التي أسهمت في دفع المفاوضات للأمام، مشيراً إلى أن قطر ومصر والولايات المتحدة ستعمل على ضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ورداً على سؤال حول توقيت الإعلان عن الاتفاق، قال معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، خلال المؤتمر الصحفي: "ما شهدناه من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام الماضية على مستوى التعاون، الذي يتخطى الإدارتين، كان دليلاً واضحاً على التزامها بالوصول إلى هذا الاتفاق، وهنا أود أن أتوجه بالشكر إلى المبعوثين اللذين تواجدا معنا في الأيام القليلة الماضية واللذين اضطلعوا بدور حيوي في الوصول إلى هذه اللحظة.. وبالنسبة لنا ولمصر فنحن من أصحاب المصلحة في هذه المسألة ولا بد لنا من أن نساعد ونقدم الدعم، ولقد لاحظنا الخطوات التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساعدتنا في الوصول إلى هذا اللحظة".

\*المصدر: دولة قطر، وزارة الخارجية

<https://tinyurl.com/jnpxu7ab>

وفيما يتعلق باستمرار الاتفاق وتجاوزه المرحلة الأولى، قال معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية: "نحن ملتزمون وسنستمر بالقيام بكل ما في وسعنا وبكل ما هو ممكن مع شركائنا من أجل ضمان تطبيق ما تم الاتفاق عليه.. هذا الاتفاق سيأتي لنا بالسلام كما نأمل في نهاية المطاف.. نعتقد أن الأمر يعتمد بشكل كامل على أطراف الاتفاق وأيضاً التحرك بنية صادقة من أجل ضمان عدم انهيار هذا الاتفاق".

وبشأن الآليات الموجودة لعدم حدوث أي خروقات للاتفاق، أكد معاليه: "هنالك آلية متابعة ستضعها قطر ومصر والولايات المتحدة وسيتم الاتفاق عليها في القاهرة، وأيضاً سيكون هنالك فرق مشاركة من الدول الثلاث ستقوم بمراقبة تطبيق الاتفاق، وكل ما تم التوافق عليه سيتم تطبيقه في بدء يوم التطبيق".

وأضاف: "سيكون هنالك آلية وضع تقارير وإعلام عن أي خروقات قد تحصل.. نتوقع من الأطراف احترام هذا الاتفاق، كما نتوقع أن يظلوا ملتزمين بما تعهدوا به في تطبيق هذا الاتفاق.. نعرف أن مثل هذه الاتفاقات معقدة للغاية وسيكون هناك قضايا قد نواجهها مستقبلاً، لكننا نظل ملتزمين بالتعامل مع هذه القضايا".

وحول ضمانات عدم انهيار الاتفاق على غرار الهدنة التي تم التوصل إليها في نوفمبر 2023، قال معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية: "الاتفاق في نوفمبر كان بداية بناء زخم من أجل التوصل إلى اتفاق طويل الأمد، وهذا ما حصل اليوم.. لسوء الحظ الاتفاق في نوفمبر كان انتقالياً.. كان يوماً بيوم.. لكن هذا الاتفاق لديه آلية واضحة للأيام الأربعين الأولى وبعد ذلك المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، وبعد ذلك سيتم نشر التفاصيل بعد الاتفاق عليها خلال الأيام المقبلة".

ورداً على سؤال حول ما إذا كان الاتفاق هذه المرة سيحقق وقفا دائماً لإطلاق النار وما إذا كانت الضمانات كافية لضمان تنفيذ الجانب الإسرائيلي كافة بنود الاتفاق، قال معاليه: "بالنسبة لتنفيذ هذا الاتفاق هو يعتمد على أطراف هذا الاتفاق وعلى التنفيذ بنوايا صادقة وهذا ما نتمناه.. بالنسبة للضمانات أفضل ضمانة هي التزام الأطراف بالاتفاق، علاوة على ذلك هناك ضمانات من قبل الضامنين والوسطاء لهذا الاتفاق لاستمرار المفاوضات والإجراءات خلال فترة تواصل المفاوضات للمرحلة الثانية التي يجب أن يعلن فيها الانسحاب الكامل وإنهاء الحرب، وهناك إجراءات سيتم اتخاذها في الأيام المقبلة لتعزيز وتحسين هذا الاتفاق".

وبشأن الوضع في قطاع غزة حتى يوم /الأحد/ المقبل موعد تنفيذ الاتفاق، قال معاليه: "نطالب بأن يكون هناك هدوء من اليوم وحتى تنفيذ الاتفاق، ولكن الأطراف أقرت أن الاتفاق يتطلب عدداً من الأيام حتى يتم تنفيذه بشكل صحيح وأن يتم الوفاء بهذه الالتزامات.. ونحن نتمنى خلال هذه الأيام ألا يكون هناك أي عمليات عسكرية أو هجومية".

وحول نجاح جهود الوساطة والدور الذي ستقوم به دولة قطر خلال تنفيذ مراحل الاتفاق، قال معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني: "نحن في دولة قطر وفي جمهورية مصر

العربية وسطاء نحاول إيصال الرسالة وتقريب وجهات النظر وجسر الهوة.. الأيام الأخيرة كان هناك عمل كبير من قبل كافة الشركاء.. كنا نعمل كفريق واحد للوصول إلى هذا الاتفاق.. كانت هناك اجتماعات متواصلة خلال الأيام الأربعة الأخيرة بحضور الوفد القطري والمصري والأمريكي سوياً ووجود جانبي النزاع.. اليوم وصلنا إلى هذه المرحلة ونتمنى أن يبدأ تنفيذها وأن تنجح هذه المرحلة ونتجاوزها للمرحلة الثانية التي تنهي الحرب بشكل كامل.. ما عاشه أهل غزة خلال 467 يوماً من دمار وتدمير وقصف يستحقون بعده أن يكون هناك وقف كامل لإطلاق النار..”

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>